مجلة العلوم الاقتصادية | المجلد 16 / العـدد: 01(2021)، ص 80-93

حوكمة الشركات بين البعد النظري والو اقع قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس

Corporate governance between theoretical and reality Reading in principles and measurement indicators

صدوقي غريسي	بوشيخي محمد رضا *
مخبر المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحث و ابداع	مخبر تحليل و استشراف و تطوير الوظائف و الكفاءات
جامعة معسكر (الجزائر)	جامعة معسكر (الجزائر)
ghrissi.sadouki@univ-mascara.dz	*rbouchikhi@univ-mascara.dz*

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/12/30

ملخص:

تلعب حوكمة الشركات دورا جوهريا في خلق سوق نشط و آمن يوفر الحماية للمساهمين و يساعد على جذب رؤوس الأموال. و عليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع و أهمية حوكمة المؤسسات والمبادئ التي ترتكز عليها ، من خلال قراءة تحليلية في المبادئ ومؤشرات القياس .هذا و قد توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الأكثر فعالية لمعايير حوكمة الشركات أمر ضروري ، أيضا الحوكمة الجيدة لا تترجم دائمًا إلى نتائج أكثر إثارة للإعجاب. فلا توجد دائمًا علاقة سبب وتأثير. ومع ذلك ، تسمح الحوكمة الرشيدة للشركات بظهور فلسفة عمل إيجابية ومفتوحة.

تصنيفات : JEL G3، G30.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات ، مبادئ الحوكمة ، مؤشرات القياس .

Abstract:

Corporate governance plays a fundamental role in creating an active and secure market that protects shareholders and helps attract capital. The study aims to examine the reality and importance of corporate governance and the principles underlying it, through an analytical reading of the principles and measurement indicators. Also good governance does not always translate into more impressive results. There is not always a cause-and-effect relationship. However, good governance allows Corporate to have a positive, open business philosophy.

Keywords: *Corporate Governance ; Principles Governance ; Measurement indicators.*

JEL Classification Codes: *G3 , G30.*

* المؤلف المرسل.

أبرزت الأزمات الاقتصادية العالمية خلال العقود القليلة الماضية مشاكل إدارة الشركات في البلدان المتقدمة والاقتصادات النامية على حد سواء. إذ تحلل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الانهيار الكبير للعديد من الشركات، على هذا الأساس تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمصطلح حوكمة المؤسسات على اعتبار الحوكمة الطريقة الفعالة التي تمكن المؤسسات من مواجهة مختلف التحديات و من تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق و القدرة على التسيير الجيد لمواردها بما يؤدي الى تحسين معدلات الإنتاجية و النمو.

حيث اعتبرت الحوكمة كأحد السياسات و العوامل المساهمة في تحقيق التنمية التي تنشدها الدول و هذا ما أدى الى ظهور الحاجة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء بتطبيق معايير الحوكمة و هذا لمعالجة المشاكل و الاختلالات المالية و الاقتصادية و حتى السياسة التي تعرفها . (عبد الرحمن الماضي، 2009، صفحة 30)

وبناءا على ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية للدراسة هي كالتالي:

إلى أي مدى يؤدي تطبيق مبادئ ومؤشرات قياس حوكمة الشركات الى ارساء أسس و قواعد الإدارة الرشيدة فيها ؟ .

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الإشكاليات الفرعية على النحو الآتي:

- ما هي حوكمة الشركات ؟ وما هي مبادئها ؟
- ما هي مؤشرات قياس الحوكمة و عوامل نجاحها ؟
- ما هو واقع حوكمة الشركات ؟.

1.1. اهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى :

- إبراز دور الحوكمة في الشركات من خلال تحديد مختلف مبادئها و قواعدها .
- ابراز أهمية حوكمة الشركات .
- تحديد مدى فعالية مبادئ الحوكمة للشركات في مواجهة مختلف الازمات التي تواجهها .
- معرفة أهم مؤشرات قياسها .

2.1. فرضيات البحث :

يسعى البحث في سبيل تحقيق أهدافه وفي ضوء دراسة مشكلة البحث السابق عرضها إلى التحقق من صحة الفرضية التالية:

- تساهم حوكمة الشركات في زيادة الأثر الايجابي على الشركات التي تحتكم لمبادئها.

2. الدراسات السابقة :

1.2. **دراسة تحت عنوان:** دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة ، خملي فريد شوق فوزي ، جامعة أم بواقي ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 02، 2016 .

هدف هذه الدراسة إلى توضيح مصطلح الحوكمة وما تعلق بها من أجل تمهيد الطريق أمام المؤسسات للسعي في تطبيق مبادئها لتحقيق الأهداف، ثم التطرق إلى لجان المراجعة والتأكيد على الدور الذي تلعبه هذه اللجان في تعزيز مبادئ الحوكمة، وبعد ذلك تم بيان مبادئ الحوكمة في إحدى الشركات العملاقة ألا وهي شركة سيبكيم السعودية من أجل فتح الطريق أمام بقية المؤسسات لانتهاج الطريق الذي سلكته هذه المؤسسة. . خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وفعالية لجان المراجعة ، إضافة إلى وجود دليل ميداني من يثبت أن التأثيرات في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، يرجع سببها بشكل كبير إلى مدى تجسيد مفهوم حوكمة المؤسسات.

2.2. **دراسة تحت عنوان** : حوكمة الشركات في صربيا نظرة عامة على التطورات الأخيرة كسانجيا دنسيس ميهالوفيتش (Ksenija Denčić-Mihajlov) ، جامعة فاكتا سلسلة الاقتصاد و التنظيم المجلد الثالث 2006 .

هدفت هذه لدراسة الى تحليل التطورات ومناقشة الخصائص والاتجاهات الرئيسية في حوكمة الشركات الصربية حيث في الفترة الانتقالية و محاولة الانتقال الى اقتصاد السوق واجهت صربيا العديد من التحديات لخلق نظام اقتصادي قوى متنوع عن طريق تشكيل مجموعة من الشركات و إقامة الحوافز من اجل تحسين تنافسيتها . و على هذا الأساس تم الاتجاه الى تبني مفهوم حوكمة الشركات كجزء هام من عملية الإصلاح حيث تمت مراجعة مجموعة من التشريعات في هذا الاطار لتحسين أداء هذه الشركات .

3.2. **دراسة تحت عنوان** : دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أوليفيرا جورجيفا واخرون (Olivera Gjorgieva)، جامعة كونستانتين برانكوسي ، 2016 .

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أهمية حوكمة الشركات في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث تساعدها على تحسين اوراقها المالية في السوق المالي و تحسين مصادر تمويلها حيث أظهرت التجارب الأخيرة لهذه البلدان بان هناك نظاما فعالا لحوكمة المؤسسات سيتطور تلقائيا مع مرور الزمن .هذا و قد توصلت الدراسة الى ان الحوكمة الرشيدة للمؤسسات تساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحسين أداء الشركات و كفاءتها التشغيلية و تيسير الوصول الى أسواق راس المال مع زيادة قيمة ممتلكات هذه المؤسسات و تحسين سمعتها في الأسواق .

4.2 . **دراسة تحت عنوان** : حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ، العابدي دلال ، رسالة دكتواه في العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016 .

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الازمة المالية الحالية التي أدت إلى حدوث أزمة ثقة في المعلومة المحاسبية، ومن هنا أصبحت الحوكمة حقلا خصبا لبحث والدراسة ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة لقيام ببحث يربط العالقة بين حوكمة الشركات و المعلومة المحاسبية للاستفادة من ايجابياتها المتعددة، إذ تساعد في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح كافة الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على إدارة الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وتوفير الشفافية و إعادة الثقة في المعلومة المحاسبية وذلك باستخدام آليات الحوكمة الداخلية والخارجية أهمها المراجعة الداخلية ، لجنة المراجعة مجلس الادارة والمراجعة الخارجية.

وتأتي الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات داخل الشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وايجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية .

5.2. **دراسة تحت عنوان** : حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق ، خالد إبراهيم تلاحمة ، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 2012 .

يتناول البحث بالدراسة حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين، من حيث مفهومها، وطبيعة قواعدها ومضمونها ومدى إلزاميتها، وواقع تطبيقها في الشركات الفلسطينية. حيث تعتبر هذه الدراسة من القضايا الحيوية التي حظيت باهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات والمجامع العلمية والمهنية، فعلى مدار أكثر من ست سنوات مضت، كان هناك نداءات قوية من أجل تحسين نظم الحوكمة في الشركات المساهمة الفلسطينية، ووضع الآليات والحلول المناسبة لمعالجة الإشكاليات التي واجهتها، ومن أهمها :

- وجود نقص في تنظيم مبادئ حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا في التشريعات المطبقة على الشركات المساهمة في فلسطين.
- وجود خلل وقصور في متابعة تطبيق الشركات المساهمة لمبادئ الحوكمة، من قبل الهيئات التنظيمية والإشرافية المختصة.
- ظهور حالات عديدة من الانهيارات الاقتصادية والإفلاسات المالية لعدد من الشركات المساهمة العامة الكبيرة على مستوى العالم، مما أدى إلى ظهور أسئلة مثل: أين مجلس الإدارة؟ وأين مدققو الحسابات؟ وأين المشرعون؟.

و قد توصلت الدراسة الى نتائج عديدة بعد استقراء تام لقواعد حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين، وخلص إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة يحميها من الإفلاس والانهيار.

6.2. **دراسة تحت عنوان** : مبادئ حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها على الشركات السعودية المساهمة دراسة تطبيقية د. سالم سعيد با عجاجة القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة ، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة ، العدد الثاني ، 2008.

ترجع أهمية هذا البحث بأهمية الدور الدور المحاسبي في الحوكمة والمتعلقة برفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات . ويهدف البحث إلى تقييم لائحة حوكمة الشركات في ضوء المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ودراسة إمكانية تطبيق لائحة الحوكمة في البيئة المحاسبية السعودية . وقد قسم الباحث البحث إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول للإطار الفكري لحوكمة الشركات والمبحث الثاني تقييم لائحة حوكمة الشركات السعودية والمبحث الثالث دراسة مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق حتى وقت إعداد هذا البحث . وخلص الباحث إلى بعض النتائج أهمها تضمين لائحة الحوكمة السعودية الصادره من هيئة سوق المال جوانب إيجابية ولكنها لم تخلو من بعض نقاط الضعف وأن بعض الشركات المساهمة لم تطبق درجة الحوكمة المقبولة دولياً . وأستنتج الباحث أن قطاع البنوك هو أفضل القطاعات في تطبيق الحوكمة وإن قطاع التأمين هو الأقل تطبيقاً لها نظراً لحداثة عهد معظم شركات هذا القطاع . وأن هناك علاقة إرتباط قوية وموجبه بين محددات الحوكمة مما يعني أن تنشيط سوق المال مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات والمتمثلة في حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم ودور أصحاب المصالح والشفافية ومسئوليات مجلس الإدارة . وخلص الباحث إلى أنه لا توجد فروق جوهرية في محددات حوكمة الشركات بين أنماط الشركات المتداولة أسهمها في السوق مما يعني تطابق وجهات نظر الشركات في تطبيق الحوكمة . وأوصى الباحث بإعادة النظر في لائحة الحوكمة السعودية حتى تتماشى مع نظام الشركات الجديد ومعالجة نقاط الضعف فيها مع ضرورة إلتزام الشركات المساهمة بمحددات الحوكمة . وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات المساهمة من قبل لجنة المراجعة الداخلية القتابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . وتعاون هيئة سوق المال مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إصدار معيار محاسبي لتوصيف وتحديد العوامل المحددة للحوكمة .

7.2. **دراسة تحت عنوان** : اتجاهات المحاسبين نحو أثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية السعودية : دراسة ميدانية د. سلطان بن عايض البقمي - جامعة أم القرى، بدون سنة .

يعتبر موضوع حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE أو ما يطلق عليه مصطلح " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " من المواضيع التي تستحوذ اهتمام الباحثين والمتخصصين في العقود

القليلة الماضية خاصة بعد الانهيارات والأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول العالم ولعل من أول هذه الأزمات أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001م وما تبع ذلك حتى وقتنا الحاضر. وكذلك اتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية من الأسباب التي زادت من الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات. ونظرا لذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة، فقد حرص عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه سيتم عرضها في هذه الدراسة ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وكذلك سيتم عرض عدة معايير لحوكمة الشركات والتي تم التوصل لها من قبل عدد من هذه الجهات الدولية مثل المعايير التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004. وكذلك المعايير التي وضعتها لجنة بازل في العام 1999م كإرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية. وكذلك المعايير العامة التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003م والتي تراها المؤسسة أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية.

3. ماهية الحوكمة :

تحرص الشركات على تبني مفهوم حوكمة الشركات كونها تمثل احد أهم القضايا التي استحوذت علي اهتمام الأكاديميين والممارسين والشركات.

1.3. مفهوم حوكمة الشركات :

تعددت التعاريف واختلفت ، حيث قدمت الجهات الدولية عدة تعاريف لحوكمة الشركات منها :

- عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . (Demirag, I S., M. Wright، 2000)
- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها" : على انها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات ويحدث هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة كمجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح كما تحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة والهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها · (نعيمة عبدي، 2014، الصفحات 88-89)
- الحوكمة وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها لتحقيق أهداف المؤسسة و الوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية . (تحريشي جمانة، 2012، الصفحات 126-136)

- حسب دليل مركز الشركات الدولية الخاصة (CIPE) عن حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة انه ": كيفية الإدارة، التي تحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير الاقتصاديات خاصة في عصر العولمة" . (عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، 2007، صفحة 18)
- حوكمة المؤسسة هي مصطلح ولد في مجال الأعمال, اكتسب مفهومه من المجال السياسي و تعني أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستقلال و التوجيه أو إحكام الرقابة (محمد إبراهيم موسى، 2010، صفحة 17)
- عرفها " Olivier Williams"على أنها الرهان المتاحة التي تنفذها المؤسسة لاجراء التنسيق الداخلي الفعال للتخفيض من تكاليف المعاملات التي يولدها السوق ، (حولي محمد ،، 2016، الصفحات 48-60)
- وعرفت الحوكمة أيضا بأنها الأسلوب التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة المؤسسة . حيث يمكن استخلاص من هذا التعريف الحوكمة ترتكز على مبادئ أساسية ترمي الى تحقيق المساهمين لاهدافهم و مصالحهم في المؤسسة. (خملي فريد شوق فوزي، 2016، صفحة 55)
- عرفتها لجنة Cadbury Committee Report على أنها نظام واسع (متكامل) للرقابة، يتضمن النواحي المالية والنواحي الأخرى، يؤدى تطبيقه إلى إدارة الشركة ورقابة عملياتها بشكل معين. (حولي محمد ،، 2016، صفحة 60)

2.3. أهداف ومزايا حوكمة الشركات :

تهدف الحوكمة الى تحقيق الأهداف و المزايا التالية : (بوقرة رابح غانم هاجرة، 06-07 ماي 2012، صفحة 08)

- تحسين تنافسية المؤسسات.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء المؤسسات و زيادة تفعيل الرقابة .
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء داخل المؤسسة و زيادة المسائلة .
- الالتزام بالقوانين و المبادئ التسير .
- تعظيم أرباح المؤسسات عن طريق زيادة المبيعات .
- زيادة ثقة العملاء و المستثمرين بالنسبة للمؤسسات المكتتبة في البورصة .
- الحصول علي التمويل باقل التكاليف .

2.3. خصائص حوكمة الشركات :

تتمثل خصائص الحوكمة فيما يلي: (العابدي دلال، 2016، الصفحات 17-18)

أ- **الانضباط:** من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق عادل للسهم و التقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة الى استخدام الديون في مشروعات هادفة .

ب- الإفصاح والشفافية : و يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة و نشر التقرير السنوي في موعده و نشر التقارير السنوية البيئية في الوقت المناسب الإفصاح العادل عن النتائج السنوية في تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة مع توفير إمكانية الوصول المستثمرين للإدارة العليا و تحديث المعلومات على شبكة الانترنت .

ت-**الاستقلالية** : و يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا ووجود رئيس مجلس إدارة منسق عن الإدارة مع وجود لجنة لتحديد مرتبات و المكافئات يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل مع تدعيم وجود مراجعين مستقلين بمعنى إمكانية تقييم و تقدير اعمال مجلس الإدارة .

ث-**المسائلة:** تمارس الإدارة التنفيذية العمل بعناية و مسؤولية و الترفع عن المصالح الشخصية و التصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع اليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين و أعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم و سلطاتهم .

ج- **العدالة** : المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية حق كافة أصحاب كافة أصحاب الأسهم في الدعوة الى الاحتجاجات العامة المكافـءات العادلة لاعضاء مجلس الإدارة و إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين و أيضا في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح .

خ- المسؤولية الاجتماعية و يتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة واضحة و عادلة بالإضافة الى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية .

الشكل رقم 01 : خصائص حوكمة الشركات .

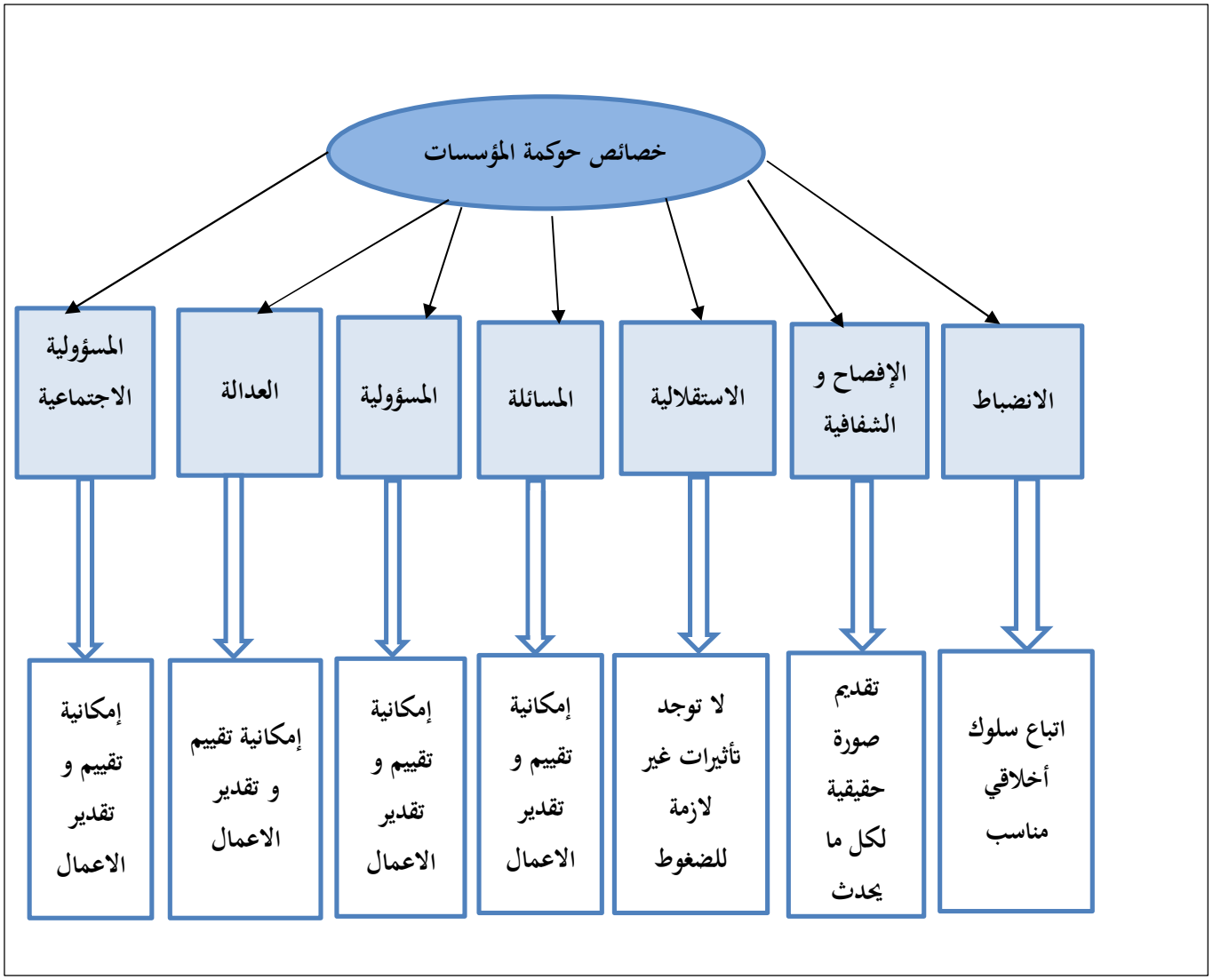

المصدر العابدي دلال حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية رسالة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016 ص 17-

3.3. أطراف حوكمة الشركات :

وهناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم ولقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلي درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح هذه الأطراف: (عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، 2007، صفحة 19)

أ. **المساهمين** : هم مالكي الأسهم يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة مقابل الحصول على الإرباح المناسبة لإستثماراتهم.

ب. **مجلس الإدارة:** هم من يمثلون المساهمين و الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح و مجلس الإدارة، هو من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و اللذين يوكل إليهم الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة.

ج. الإدارة: تكون المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، وتعتبر هي المسئولة عن تعظيم الأرباح بالإضافة إلى مسؤولية المؤسسة اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات.

الشكل رقم 02 : الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات .

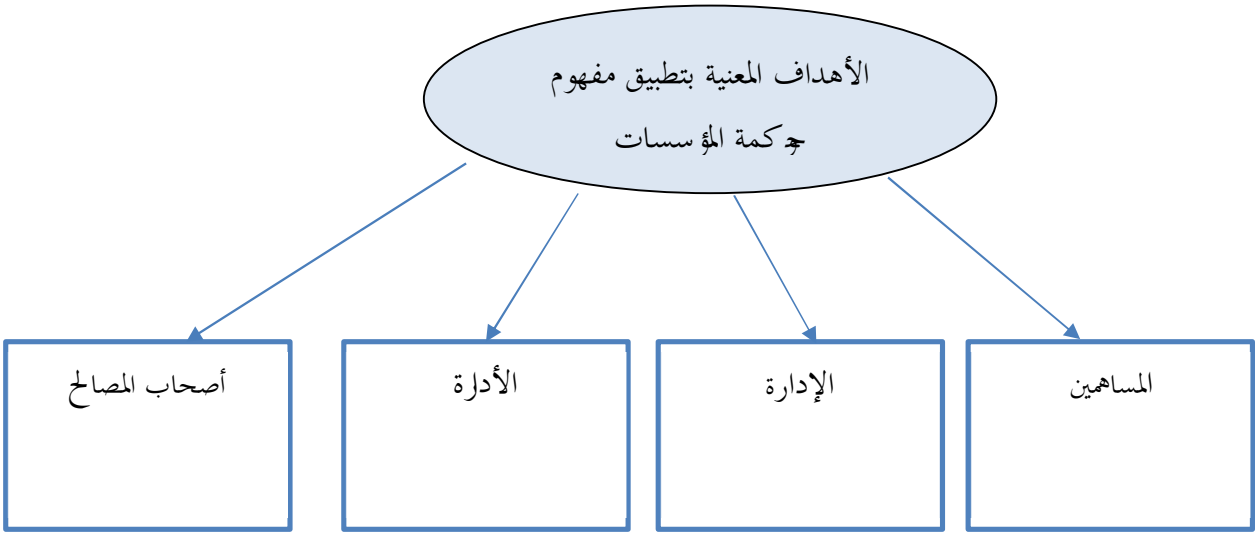

المصدر: عبد الوهاب نصر علي وآخرون ،مرجع سابق ، ص21.

4. مبادئ حوكمة الشركات.

فتعتبر المبادئ بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية و أعضاء مجلس إدارة المؤسسة, حيث يمكن ذكرها على النحو الاتي : (أحمد الغازي، ماي 2007، صفحة 97)

1.4. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يشجع هدا الإطار على الشفافية و كفاءة الأسواق, كما يجب أن يكون موافقا مع حكم القانون وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية .

2.4. ضمان وحماية حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حماية و ضمان لحقوق المساهمين من ناحية الحق في الحصول علي كافة المعلومات الهامة عن المؤسسة في الوقت المناسب و إتاحة الفرصة لهم للتصويت و المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في المؤسسة. (عايد عبدالله العصيمي، 2018، صفحة 36)

3.4. الإفصاح والشفافية: ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات والأحداث المهمة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة المؤسسة ونتائج المؤسسة والأسلوب الواضح والشفاف في رسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحوكمة وخضوع الممارسات الإدارية للمحاسبة والرقابة المستمرة واتخاذ القرارات.

4.4. تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الرقابة الفعالية: يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناءا على معرفة تامة وبحسن نية على أن يبذلوا كل جهدهم لصالح المؤسسة والمساهمين بها، لذلك يفضل أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين عن إدارة المؤسسة ليتمكنوا من الحكم بموضوعية على شؤون المؤسسة. (عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، 2007، الصفحات 82-83)

الشكل رقم03 : مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية OCDE

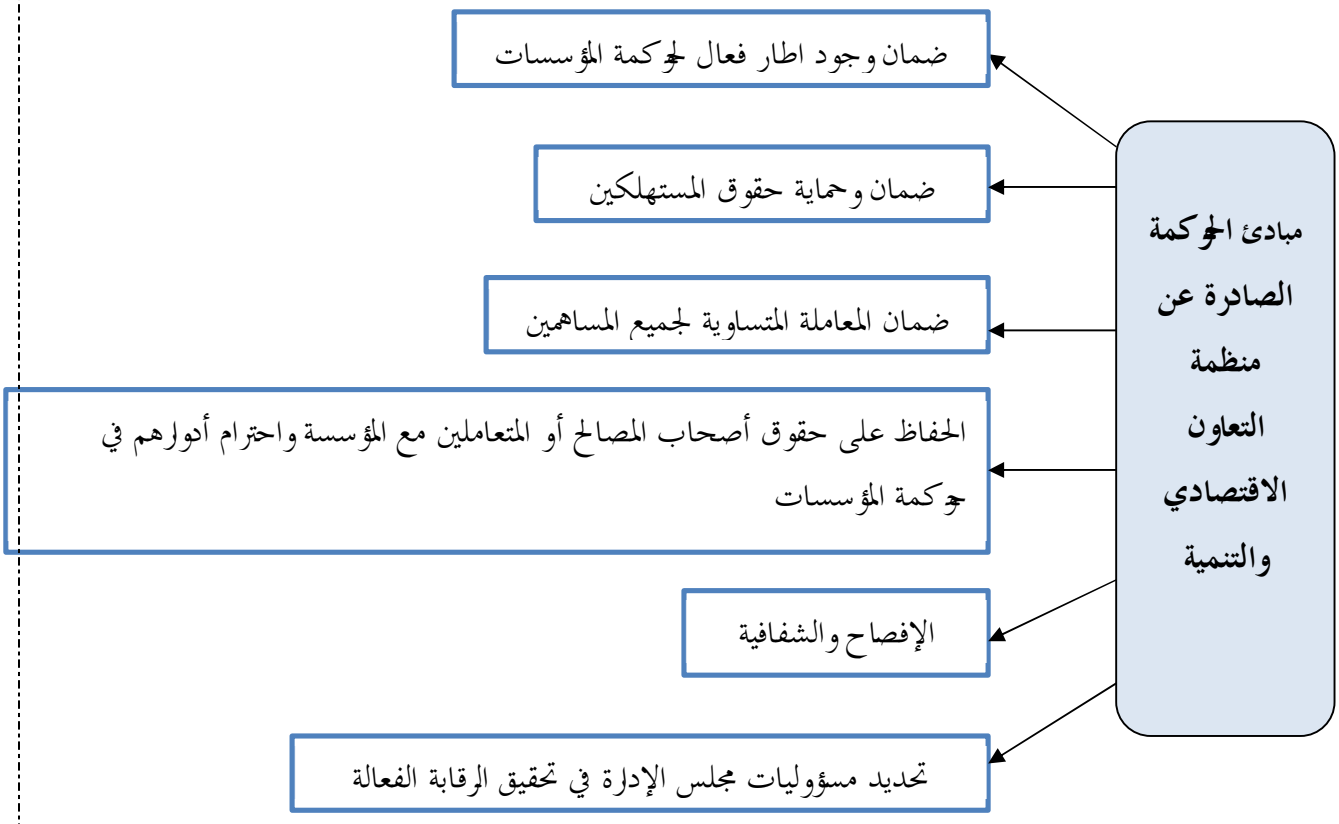

المصدر: أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية مصر، 2014 ، ص 173

5.مؤشرات قياس الحوكمة :

تستند المؤشرات الستة الإجمالية لقياس حوكمة الشركات إلى أكثر من 30 مصدرا أساسيا للبيانات التي تقدم تقارير عن تصورات إدارة عدد كبير من الجهات التي ردت على الاستبيان وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم. ، و هذه الأخيرة هي: (Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi، 2010)

1.5. الصوت والمساءلة: يتجلى في فهم مدركات مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

2.5. الاستقرار السياسي: وهو. إدراك التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

3.5. **فعالية الحكومة:** إدراك جودة الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4.5. **الجودة التنظيمية:** إدراك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتروج له.

5.5. **سيادة القانون** : إدراك مدى ثقة المواطنين بقواعد المجتمع والالتزام بها، وخاصة جودة تنفيذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.

6.5. **السيطرة على الفساد:** إدراك مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والضخمة، فضلاً عن "أسر" الدولة من قِبَل النخب و أصحاب المصالح الخاصة.

6. خاتمة :

رغم أن مفهوم حوكمة المؤسسات يناقش على نطاق واسع بين صناع السياسات و الباحثين، فإن الإجماع لم ينشأ حتى الآن حول تعريف واحد للحوكمة أو الجودة المؤسسية. وقد أنتج مؤلفون ومنظمات مختلفة مجموعة واسعة من التعاريف. وبعضها واسع النطاق بحيث تغطي كل شيء تقريبا، مثل تعريف "القواعد وآليات الإنفاذ والمنظمات" الذي قدمه البنك الدولي .

لقد حددت عدة هيئات دولية مبادئ الحوكمة و منها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي حددتها بضرورة ضمان وجود اطار فعال لحوكمة المؤسسات ، ضمان وحماية حقوق المستهلكين، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح أو المتعاملين مع المؤسسة واحترام أدوارهم في حوكمة المؤسسات، الإفصاح والشفافية و تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الرقابة الفعالة .

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الحوكمة الجيدة لا تترجم دائمًا إلى أرقام أكثر إثارة للإعجاب. فلا توجد دائمًا علاقة سبب وتأثير. ومع ذلك ، تسمح الحوكمة الرشيدة للشركات بظهور فلسفة عمل إيجابية ومفتوحة.

كما أن الهدف الذي يجب أن تهدف إليه الشركة هو تطبيق ورساء مبادئ الحوكمة البارزة والمعترف بها لفعاليتها واستقلاليتها ودقة سيطرتها.

قائمة المراجع :

أحمد الغازي. (ماي 2007). ، حوكمة المؤسسات و أسواق المال العربية. بحوث و أوراق عمل مؤتمر مصر .

العابدي دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية. رسالة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة.

بوقرة رابح غانم هاجرة. (06-07 ماي 2012). الحوكمة : المفهوم والأهمية. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري. جامعة محمد خيضر بسكرة.

تحريشي جمانة. (2012). حوكمة الشركات...المفهوم و المبادئ . مجلة البدر، المجلد 4 ، العدد 06.

حولي محمد ،. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية . مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14 ، العدد 30.

خالد إبراهيم تلاحمة. (2012). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق . المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد الرابع ، العدد الثالث.

خملي فريد شوق فوزي. (2016). دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02.

خملي فريد شوق فوزي. (2016). دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة . مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02.

سالم سعيد با عجاجة. (2008). مبادئ حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها على الشركات السعودية المساهمة دراسة تطبيقية . المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، العدد الثاني.

سلطان بن عايض البقمي. (بلا تاريخ). اتجاهات المحاسبين نحو أثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية السعودية : دراسة ميدانية . جامعة أم القرى،.

عايد عبدالله العصيمي. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. الاردن: مجموعة اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،.

عبد الرحمن الماضي. (2009). حكامة المجتمع المدني العمل الجمعوي نموذجا . مجلة مسالك في الفكر و السياسة و الاقتصاد، العدد التاسع.

عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة. (2007). مراجعة الحسابات و حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة. الدار الجامعية الإسكندرية.

محمد إبراهيم موسى. (2010). ،حوكمة المؤسسات المقيدة بسوق الأوراق المالية. دار الجامعة الجديدة كلية الحقوق جامعة طنطا.

نعيمة عبدي. (2014). اثر هيكل الملكية في تحقيق مبدئ حوكمة المؤسسات، دراسة نقدية تحليلية. مجلة الواحات للبحوث

والدراسات، المجلد 7 العدد 2.

Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi. (2010). "The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". . World Bank Policy Research.

Demirag, I S., M. Wright. (2000). “Corporate Governance: Overview and Research agenda. British Accounting Review

Ksenija Denčić-Mihajlov (2006) ,”Corporate governance in Serbia: an overview of recent developments”,- Economics and organization

Olivera Gjorgieva-Trajkovska & Krume Nikoloski & Blagica Koleva & Vesna Georgieva Svrtinov. (2016). "The Role Of Corporate Governance In Transition Economies: Contribution And Development,". Economy Series